

تاریخ الدوّلۃ العثمانیّة*

(روبیر مانتران)

قراءة محسن شومان

يشتمل الجزء الثاني من كتاب مانتران على ستة فصول، وذيل يتضمن ملحقين، الأول «معالم تاريخية» عن أبرز الشخصيات وسنوات توليها الحكم، وأهم الأحداث والوقائع التاريخية سواء لدى العثمانيين أو في أوروبا الغربية، والثاني: «قائمة سلاطين الدولة العثمانية» من عثمان «1280 - 1324م» إلى عبد المجيد الثاني «1924 - 22م» ثم قائمة بالمراجع، وفهرس تفصيلي بمحفوظات الكتاب، وأخيراً خريطة لإستانبول العثمانية، وقد أتت جميعاً في خمسمائة وثلاث صفحات من القطع المتوسط.

تابع مانتران وزملاؤه عبر فصول هذا الجزء تقديم التاريخ العام للدولة العثمانية منذ ظهور البدايات الأولى لما يسمى بالمسألة الشرقية، وحتى نشوب ثورة تركيا الفتاة، وإلغاء دولة الخلافة، وتأسيس الجمهورية «الفصول 11 - 14»، مع إعطاء صورة عامة لتطور الفن والعمارة العثمانية في الأراضي التركية والبلدان العربية وإبراز أهم الملامح والسمات الرئيسية للحياة الفكرية والثقافية داخل السلطنة «الفصلان 15 - 16» على اعتبار أن الأدب والفن عنصران لا يمكن إغفالهما أو تهميشهما لأنهما يمثلان إما تجليات لسلطة سياسية، أو

(*) تاریخ الدوّلۃ العثمانیّة، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الثاني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م. وقد نُشرت مراجعة الجزء الأول من هذا الكتاب في مجلد الاجتهاد، عدد 41 - 42، 1999، ص ص 393 - 514.

الطابع العميق لأمة من الأمم، ولإستيعاب ثقافات أخرى مجاورة أو وافية لا سيما وأن الفن العثماني قد خلف شواهد ما تزال ملء البصر، وتميز بأهمية تمثيلية يتعدّر معها تجاهله أو نحيته جانباً (راجع مقدمة مانتران، الجزء الأول، ص 14).

وفي الفصل الحادي عشر « بدايات المسألة الشرقية 1774 - 1839م » حدد مانتران الإطار الزمني لسمى « المسألة الشرقية » بوصفه يتطابق مع جملة الواقع التي دارت بين عامي 1774م «معاهدة كوجوك قاينارجه»، و1923م «معاهدة لوزان»، وقد تميز بسمتين أساسيتين: الأولى: التمزق التدريجي للسلطنة العثمانية، والثانية: تنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها أو نفوذها على أوروبا البلقانية، وبلدان شرق المتوسط.

ثم عرض للتطورات المتلاحقة التي تعاقبت على الدولة في الداخل، وعلى صعيد علاقتها مع الدول الكبرى، والضغوط التي تعرضت لها، فقد أمسك عبد الحميد الأول 1789 - 1807م بزمام الحكومة المركزية، وتمتّعت سلطته بالاعتراف التام، لكن بعض الأعيان والقوى المحلية بولايات الدولة المختلفة حازت مكانة قوية قادتهم - مستفيدة في ذلك من المصاعب التي واجهتها الحكومة في الخارج - إلى الإعراب عن ميول استقلالية، وكرس جهوده لإنشاء مدفعية وبحرية جديدين بالاستعانة بخبراء أوروبيين، وأعاد تنظيم القوات التقليدية للجيش، وعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنه قabil بمعارضة عدد من المحافظين من العلماء والقادة العسكريين الذين تلقوا تأييداً خفياً من الروس والنساويين. وفي إطار مساعها لتمزيق وإعادة تقسيم أملاك السلطنة العثمانية في أوروبا ضمت روسيا القرم وجورجيا 1792م وشاركتها النمسا التي دخلت في حرب انتهت دون خسائر بالنسبة للعثمانيين.

ومع سليم الثالث 1789 - 1807م بدأ مرحلة جديدة بإدخال إصلاحات وتدابير التحديث الأولى على الجيش والبحرية، وإجراء تجديد فعلي في المجال الدبلوماسي، واستعاد الباب العالي سلطته على الولايات بعد رحيل الفرنسيين وانسحاب الإنجليز من مصر 1798 - 1801م، لكن

الإصلاحات لا تحظى بقبول جماعي وتشير ردود فعل معادية في الداخل من جانب المعارضين الذين رأوا أن القوة العسكرية الجديدة موجهة لهم بالدرجة الأولى، وليس إلى محاربة الخصوم، وتؤدي إلى نشوب تمردات في شبه جزيرة العرب «حركة محمد بن عبد الوهاب»، وسوريا، والأناضول الشمالي، واليونان الشمالي، وألبانيا، وبلغاريا، وصربيا. ولم يحسن السلطان التعامل معها وافتقر إلى قوة الشخصية، وروح المبادرة، وبدا عاجزاً ومتربداً حين بوغت بتمرد بين صفوف الإنكشارية المطالبين بإلغاء الإصلاحات، ولم يدر ماذا يفعل؟ ثم آثر السلامة وانسحب تاركاً العرش لابن عمه مصطفى الرابع (29 مايو 1807م).

بدأ التدشين الحقيقي للإصلاحات على يد محمود الثاني (8 - 1839م) الذي انتهج سياسة ترمي إلى تجديد النظام الإداري المتخلّس، وأدخل تغييرات هامة على الجيش، وسعى إلى تحويل أذهان الأوساط المؤثرة في المجتمع معتمداً على عدد من العثمانيين المنفتحين على الغرب، والأنصار الذي وضعهم في مناصب المسؤولة بالحكومة المركزية، وبمختلف الفرق العسكرية، ثم قام بالمحاولة الأولى لإعادة تنظيم وإلغاء فرقة الإنكشارية المتمردة والمعارضة للإصلاح في سنة 1826م، وتكوين جيش جديد مدرب تدريباً أوروبياً، وتحديث البحرية ليحل محل الجيش العثماني القديم في غضون ثلاثة أعوام بدءاً من 1827م، لكن تبين أنه يفتقر إلى المران والتماسك، والتنظيم الجيد، وهي عيوب أظهرتها الانتكاسات أمام الروس (28 - 1829م)، ثم المصريين (32 - 1839م).

وقد سمح غزو نابليون الأول لروسيا (1812) بتعزيز سلطة الدولة على الأناضول الشمالي والغربي (12 - 1817م)، والولايات البلقانية (14 - 1820م)، والعراق وسوريا الشمالية، واستعاد العثمانيون سيطرتهم المباشرة على طرابلس الغرب (1835م) واحتفظوا بعلاقات طيبة مع بايات تونس. لكن في المقابل تم الإعتراف باستقلال اليونان، والاستقلال الذاتي لصربيا ومولدافيا وفالاشيا، وانتقال بيساربيا إلى أيدي الروس بتدخل من الدول العظمى «مؤتمر لندن -

فبراير 1830)، وبالولاية الوراثية لمحمد علي على مصر ووادي النيل حتى جنوب السودان «تسوية لندن - 1840»، لتبدأ حقبة التدخلات الدبلوماسية والواسطات ووسائل التأثير الفرنسية - الإنجليزية على السياسة العثمانية، وتمارس الدول العظمى ضغطاً على الباب العالي، وتتصبح المسألة الشرقية احتكاراً للغرب، ويبلغ استخفاف الغربيين بالسيادة العثمانية مبلغه حين تمتد أطماعهم من شرقي المتوسط إلى غربه باحتلال الفرنسيين لولاية الجزائر «1830».

وقد مرت الإصلاحات التي أدخلت بعد عام 1830م، الإدارة المركزية وإدارة الولايات بالدرجة الأولى، وارتبطت بتحول حقيقي في الحالة الذهنية، وتحول محسوس لهياكل وسير عمل الدولة امتد أثره إلى رعايا وموظفي الدولة، والجيش والتعليم. وتبدأ الوثبة حين يحصل المصلحون على دعم قوي جديد كالصحافة التي عبر ظهورها عن تجدد هام يشهد على افتتاح العالم العثماني، والرأي العام الذي بدأ يتغير تدريجياً اقتداء بالسلطان نفسه الذي أخذ بأساليب الحياة الغربية فارتدى ملابس أوروبية، وسكن في قصر جرى تنظيمه وفق النموذج الغربي، وتعلم الفرنسية، ونظم حفلات استقبال ومهرجانات عزفت فيها الموسيقى الغربية، لكنها مع ذلك لم تمس غير جزء ضئيل من السكان المتمركزين بالعاصمة وبعض المدن والثغور، وتظل محدودة الانتشار، في ظل وجود وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التغيير، وبالحفاظ على المؤسسات الدينية والثقافية.

وعقب وفاة محمود الثاني بأربعة أشهر، صدر «خط جلوخانه⁽¹⁾ شريف» كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عقدين من الزمان، وهو ميثاق حقوقى ومالي وإداري وعسكري ترمز قراراته إلى إرادة التغيير التي حركت قادة السلطنة لتسلك منذ ذلك الحين درب تطور سعى السلاطين المتعاقبون

(1) جلوخانه: نسبة إلى المكان الذي عرض فيه على المستمعين في 3 نوفمبر 1839م أمام قصر طوب قبو، من كلمة جلوخان، وهي تركيب فارسي تركي بمعنى أمام المنزل، محمد علي التونسي: المعجم الذهبي، فارسي - عربي، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص 204.

حتى نهاية عهد عبد الحميد الثاني إلى تمييزه بإجراءات هامة، لكن هذا التطور لا يسر الجميع خاصة الدول العظمى المهتمة بتدمير السلطنة، وسوف تضع العقبات العديدة في وجه الدولة التي أسمتها دبلوماسي روسي «برجل أوروبا المريض»، وهو مريض سوف يجد نفسه بين أيدي أطباء أحقرن على إماتته وإنهاء حياته سريعاً أكثر من إعادته إلى الحياة وبعث الحيوية والإزدهار فيه.

وفي الفصل الثاني عشر «فترة التنظيمات» استهل «بول دومون» دراسته للموضوع بالتأكيد على أن مرسم جلوخانه السلطاني شكل انعطافة كبرى في تاريخ السلطنة، ونقطة الانطلاق لبرنامج إصلاحات واسع أدى في غضون بضعة عقود إلى تبديل المشهد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وأن الحل الذي اقترحته الحركة الإصلاحية المعروفة بالتنظيمات لإنقاذ السلطنة تلخص في: المركزية الإدارية - تحديث جهاز الدولة - تغريب المجتمع - علمنة القانون والتعليم ضمن حدود كثيرة قوامها اقتباس النماذج التي تقدمها أوروبا كغذاء ثقافي، دون أن تتوصل إلى وضع حد لانحطاط السلطنة، وبذلك لا تظهر التنظيمات بوصفها مجرد فترة تجديد فحسب، وإنما أيضاً عهد «التمزقات الكبرى».

تميزت الإصلاحات بمبادرة من فريق محدود من الرجال يأتي على رأسهم السلاطين: «عبد المجيد الأول 1861 - 39»، و«عبد العزيز 1876 - 1876»، و«مراد الخامس 1909 - 1876»، و«عبد الحميد الثاني 1876 - 1896» الذين لعبوا بحماس دورهم كواجهة للتنظيمات، ثم الوزراء الذين قادوا عمليات إعداد المشاريع وتكوين اللجان وتحرير مسودات المراسيم، واحتلوا في تطبيق التجديدات مكانة تعتبر مماثلة للسلاطين الذين يخدمونهم، وظهرت كوكبة من الأدباء الذين تبنوا الأشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب: الرواية - المسرح - البحث الفلسفية - فن الكتابة الصحفية، واستخدموا الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد والسباحة وتقديم الدروس إلى القادة وتهذيب القراء، فضلاً عن جنود الإصلاح المجهولين من رجال الإدارة والموظفين - البيروقراط - والخبراء

والحقوقيين والفنين وضباط الجيش، وأهل مهن وحرف جديدة متنوعة، وعدد من علماء الدين الذين قدمت لهم التجديدات على أنها إحياء للقيم القديمة.

وفي عصر التنظيمات شهدت المؤسسات الحكومية تضخماً مثيراً، وتشكل جهاز إداري «بيروقراطي»، واستحدثت إدارة مركزية تمثل في طابعها الأخطبوطي الإدارية المركزية لدولة ذات تراث إداري عريق، وجرت صياغة قوانين وتشريعات جديدة أمكن تطبيقها على كافة مواطني السلطنة دون تمييز في العرق أو الدين، وأنشئت هياكل قضائية جديدة موازية للهيئات التقليدية التي لا تتجاوب مع التغيير، وأمكن تمرير قوانين مأخوذة عن الغرب المسيحي على يد قانونيين من علماء الدين بوصفه إصلاحاً نابعاً من الداخل، وجرت عملية علمنة للتعليم عن طريق إنشاء هياكل تعليمية «مدارس - جامعات» منفصلة عن التربية الدينية، لكنها واجهت صعوبات كبيرة، ولم تقدم إلا ببطء شديد، في حين شهدت مدارس الأقليات «الأرمن - اليونان - اليهود» والبعثات التبشيرية «البروتستانتية الأمريكية - الكاثوليكية الفرنسية» تطوراً ملحوظاً أثار قلق الباب العالي، دون أن يبادر إلى إتخاذ تدابير مضادة لها، كما أخذت مشكلة إصلاح الجيش مأخذ الجد عبر أوروبية التعليم العسكري، وإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية، وتغيير نظم التسلیح، والانضباط العسكري لتسيير وفق أسس غربية.

وعند منتصف القرن التاسع عشر شهدت مدن معينة مثل إستانبول، وأزمير، وبيروت، وفالونيك، وأضنه، وصامسون نمواً سكانياً بسبب تحول ظروف الحياة، وتحسين الصحة العامة، وحركات الهجرة والتزوح الجماعي من الريف إلى المدينة، والتوطين الجماعي للمهاجرين القادمين من الخارج - روسيا بصفة أساسية - وهي جماعات أسهمت بشكل فعال بالتواري مع التدابير التي اتخذتها السلطات في تقدم الزراعة العثمانية، لكن على حساب الفلاح الذي عانى حالة من البؤس والشقاء. وتميزت الموانئ والمدن الواقعة على المحاور الرئيسية للمواصلات بملمح جديد، فقد اتسعت المدن وأنشئت أحيا

جديدة استندت إلى تنظيم حديث ملزם مستعار من هندسة المدن الغربية لاستيعاب المهاجرين والقرويين، وتم شق طرق رئيسية جديدة، وتطورت حركة وسائل المواصلات، وشكل نمو التبادلات التجارية مع الغرب وافتتاح السلطنة على رؤوس الأموال الأجنبية عاماً هاماً من عوامل التغير الحضري، واستجابت السلطات للتحول السافر بإنشاء هياكل بلدية جديدة على النسق الأوروبي، وإرساء قواعد وأسس جديدة لتنظيم هندسي حضري طموح روحي فيه استحداث أسلوب يزاوج بين الأسلوب الغربي والترااث البيزنطي التركي - الإسلامي للسلطنة.

واحتل توسيع الأنشطة الاقتصادية مكانة بارزة، لكنه توسيعٌ موجهٌ إلى الغرب، فقد عقدت معاهدات تجارية مع المملكة المتحدة وفرنسا «1838»، ثم دول أوروبية أخرى «39 - 1841»، أرسست أسس نزعه لبيرالية شبه مطلقة في مجال العلاقات التجارية للسلطنة، وأسهمت في وضع الاقتصاد العثماني تحت نفوذ الدول الأوروبية العظمى، وشكل تطور التجارة الخارجية الجانب الأكثر إثارة للنمو الاقتصادي لأن الواردات الأوروبية أصابت الإنتاج الحرفي المحلي بالولايات الخاضعة للتغلغل الأوروبي بکوارث جسيمة - وبخاصة في قطاع المنسوجات - ومثلَّ ميل الميزان التجاري لصالح أوروبا مشكلة خطيرة لن تتمكن السلطنة من حلها أبداً. وفي وجه تدفق المنتجات الصناعية الأوروبية تشكلت حرف حديثة كبديل عن الحرف الآخذة في التلاشي، وظهرت عدد من الفابريقات كنواة أولى لقطاع صناعي، ونشأت مشروعات خاصة، ويرزت مبادرات المجموعات المالية والبنوك الكبرى التي اهتمت بتزويد الدولة بالمال الذي تحتاجه، وتمويل شركات مختلفة تتضمن كلها إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات، وهي جماعات مالية لم تر في السلطنة غير قطعة من كعكة استعمارية كبيرة تتنازع عليها الدول الأوروبية دون أن تفك أي منها في الاستئثار بها وحدها، ويقف الباب العالي عاجزاً رغم إدراكه لخطورة الموقف، بسبب حاجته الملحة والضرورية - وقد انهمك في استراتيجية نمو تستند إلى الحرية الاقتصادية - إلى أوروبا حتى لو اضطره الأمر إلى دفع ثمن باهظ.

ويؤدي مصطلح «الممل» تحت التأثير المزدوج للمذاهب المستعارة من النزعات القومية الأوروبية، والمبدأ العثماني الخاص بحرية تصرف الطوائف إلى استعادة مفهوم الطوائف الدينية المنغلقة على نفسها في كياناتها الخاصة، بدلاً من تعزيز التعايش السلمي بين الأعراف والديانات على نحو ما كان يتبغى المصلحون العثمانيون.

وهكذا وجدت السلطنة نفسها تدور في حلقة مفرغة، وأسيرة لدوامات لا تنتهي من المشاكل، فالإصلاحات التي تبتتها لدرء الأخطار المحدقة بها هيأت مناخاً ملائماً لأنباث المطالب، والدول التي تزعم أنها حريصة على الاعتناء برجل أوروبا المريض ترى أن من سوء الحظ أن يتجو المريض من يدها قبل أن تتخذ هي الاستعدادات الضرورية لذلك. وتبدو الأخطار مائلة منذ بداية عهد عبد المجيد فقد أراد محمد علي ضم سوريا وقليقيا إلى ملكيته الوراثية لكن تدخل إنجلترا الحاسم وحلفائها الأوروبيين يحل المشكلة بموجب اتفاق لندن 1840، وفي كريت تعلقت القلاقل والاضطرابات المطالبة بالارتباط بـ«مملكة اليونان الجديدة دون جدوى، وحصل جبل لبنان على استقلال إداري وقضائي ومالي تحت رئاسة حاكم مسيحي يعينه الباب العالي وي الخضع له مباشرة، بعد سلسلة من المواجهات الدموية وأعمال العنف من مختلف الطوائف في عام 1860، واتخذت روسيا من دعوى حماية حقوق الكنيسة الأرثوذكسية ذريعة لإعلان الحرب لتحقيق أطماعها، لكن تدخل إنجلترا وفرنسا لمنع التوسع الروسي في الشرق حسم النزاع لصالح العثمانيين ووضع نهاية للحرب بعقد صلح باريس 1856، الذي حقق للسلطنة انتصاراً ظاهرياً باهظ الثمن فادح التكاليف أرسى أسس تغلغل متزايد للنفوذ الغربي، واستبدل خطر الخصوص للوصاية الروسية بوصاية أكثر خطورة من جانب أوروبا المؤتلفة.

ولم تمض ثلاث سنوات على الاتفاق الذي استند إلى مبدأ احترام وحدة أراضي السلطنة حتى بدأت عملية تفكك للاتحاد الأوروبي لتحل محله تحالفات جديدة لا تشجع على الحفاظ على الوضع القائم في الشرق، فقد

حقق الجبل الأسود استقلالاً ذاتياً بتدخل أوروبي وتحت إشراف لجنة دولية «8 نوفمبر 1858»، ووافق الباب العالي - تحت ضغط فرنسا - على اتحاد إماراتي مولدافيا وفالاشيا وأنشئت حكومة واحدة اتخذت من بوخارست مقراً لها «1861»، وغادرت الحاميات العثمانية آخر مظاهر السيادة على صربيا لتصبح مستقلة من الناحية الفعلية «1867»، وحصلت كريت على جرعة من الاستقلال الذاتي برضى أوروبا بمرسوم صدر في 10 يناير 1868، وهددت إمبراطورية النمسا والمجر، وروسيا بالتدخل رداً على قمع التمردات المحلية في البوسنة والهرسك بين 61 و1876، وبلغاريا «أبريل 1876»، مما أثار ثائرة الرأي العام في إستانبول احتجاجاً على سقوط ضحايا مسلمين والتدخلات المتحيزة لأوروبا لحساب مرتكبي الجرائم، وتحرك السلطان عبد العزيز لاحتواء المعارضة في الداخل، لكن تطورات الموقف تؤدي إلى خلعه وتولية ابن الأكبر عبد المجيد «الأمير مراد - 29 مايو 1876» مكانه بعد خمسة عشر عاماً قضتها في الحكم لم يكن خلالها فوق مستوى الشبهات، وقليماً كان فوق الاتهام، وقد البلاد إلى إفلاس حقيقي، وشكل عهده أكثر العهود تناقضًا وافتتاحاً على التغيير في التاريخ العثماني.

ولا يؤدي تغيير السلطان إلى تحسن الوضع، فقد تواصلت حركات التمرد في البوسنة والهرسك وبلغاريا، وشنَت صربيا والجبل الأسود حرباً إنتصر فيها الجيش العثماني، وأعلن الوزير الأول للسلطان عبد الحميد مدحت باشا الدستور ليجدد الدول الأوروبية من حججها الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة فحص المسألة الشرقية «2 يوليو 1876 - 20 يناير 1877»، لكن روسيا تعلن الحرب في 19 إبريل 1877م، وتنتصر ويضطر السلطان إلى الرضوخ ولا تسمح الدول الأوروبية التي غضت الطرف عن الحرب - للقيصر أن يقرر بمفرده مصير الشرق فتدخل وتدعى إلى عقد مؤتمر موسع للصلح في برلين يسفر عن تقسيم إقليمي يضم خليطاً متبايناً من الإمارات والمناطق ذات الحكم الذاتي المستعدة لتمزيق إحداها الأخرى بهدف إحباط مساعي حكام سان بطرسبرج ويلجراد الramie إلى تحقيق حلم وحدة سلافية كبرى، وخسارة الدولة العثمانية للجزء الأكبر من أراضيها البلقانية، وقبرص، وولايات أردهان

وكارس وياطوم بشرق الأنضول، وأكثر شعوبها اجتهاداً ورفاهية مقابل وعود باطلة بشأن ضمان الدول لوحدة أراضيها.

وعلى ذلك فقد بُرِزَ عام «1878» بوصفه عالمة سوداء في طريق التنظيمات الذي تشكل من مزيج مختلط من الأزمات الداخلية، والمسايرة بل والخضوع والإذعان والتبعية لسياسة الدول العظمى جنباً إلى جنب مع الانطلاق الاقتصادي، والنهوض الثقافي، وعلمنة وتحديث المؤسسات، والتقدم في مجال حقوق الإنسان.

وفي الفصل الثالث عشر «النزع الأخير 1878 - 1908» تناول «فرانسوا جورجو» أوضاع الدولة العثمانية بعد معاهدة برلين، إذ خرجت الدولة ضعيفة، وقد لحقت بها خسارة إقليمية جردتها من جزء كبير من أراضيها «21 ألف كم²» ونحو خمس سكانها «5,5 مليون نسمة» واختزلت مواردها المالية، وتعرضت خلال السنوات التالية لاستقطاعات جديدة في ثياليا وإيبيروس وروميليا الشرقية، وانتقلت تونس ومصر «81 - 1882» إلى حوزة دولتين كانتا تظاهران بأنهما مدافعتان عن وحدتها، وأصبحت السلطنة دولة أسيوية لا تملك في أوروبا غير الممر المقدوني، وفي أفريقيا غير الساحل الليبي، ويشكل المسلمون ثلاثة أرباع سكانها، وخلفت الحرب الروسية «1877» أزمة عميقة في الذاكرة الجمعية للأتراك جعلتهم ينظرون بعين الشك إلى التنظيمات وسياسة تغريب مؤسسات الدولة والمجتمع، واضططلع السلطان عبد الحميد بمراجعة شاملة للمبادئ التي استندت إليها التنظيمات، فعطل العمل بالدستور، وكبح جماح المعارضين، وفرض سلطته في الداخل، وتبني توجهات جديدة في التعامل مع الدول العظمى تقوم على حفظ التوازن، وتأكيد نوع من الحياد.

فعلى الصعيد الداخلي، نجح السلطان في أن يركز بين يديه سلطة ضخمة لم ينعم بها أي من أسلافه، ومارس السلطة خارج دائرة قصره بواسطة بiroقراطية تنمو بسرعة، وفرض على موظفيه ورجاله رقابة صارمة ومن ثم صارت دولته بوليسية، واستخدم الرقابة على المطبوعات، واضططلع باصلاحات

هامة في المجال القضائي والمواصلات والتعليم كانت امتداداً لجهود بدأها رجال التنظيمات، لكنها شكلت عبئاً على ميزانية الدولة واضطرتها إلى الاقتراض الخارجي، وأدت مرکزة وتحديث بنية الدولة إلى زيادة تبعيتها، ومثلت «العودة إلى الدين» واحدة من أبرز سمات الدولة الحميدة، وذلك من خلال استخدام فكرة الجامعة الإسلامية بقصد تعبئة السكان المسلمين حول شخصية السلطان بوصفه « الخليفة المسلمين » في محاولة منه لاحتواء التزععات الانفصالية للسكان المسلمين غير الأتراك «البان - أكراد - عرب»، وربط الولايات العربية بالدولة بشكل أكثر رسوحاً.

وقد شدد الغرب من ضغطه على الدولة العثمانية أول ضحايا التزعة التوسعية الأوروبية، ومنحته المزايا والامتيازات الواردة بنصوص المعاهدات التجارية الفرصة لتنمية المصالح المالية والاقتصادية والثقافية، وفي سنة 1881 جرت عملية تسوية للديون العثمانية من خلال إنشاء إدارة «للدين العام» ثم إدارة للتبغ «1883»، وقد تصرف الفريقان البريطاني والفرنسي سوياً وكأنهما يشكلان دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني، وصارا رمزاً لتلك السيطرة البغيضة، ويسبب عجز الموازنة والنفقات العسكرية واصلت الدولة الحميدة الاقتراض، وبدأت الرساميل الأجنبية في التدفق على السلطة، حيث أعطت الاستثمارات أفضلية للبني الأساسية للمواصلات والقطاع المرتبط بالتجارة، ولم تسهم في التطور الصناعي، وإنما زادت من تفاقم وضعها كمورد للمواد الأولية وسوق المنتجات الأولية المصنعة.

كما شهدت السلطنة اتساعاً غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، وقد مثله أحسن تمثيل تاريخ الإرساليات البروتستانتية الأمريكية بدءاً من عام 1830، التي نشطت في فتح المدارس لكي تقدم تعليماً أمريكياً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني، والوجود الثقافي الفرنسي القوي في أروقة وزارة الخارجية العثمانية، وفي مجال الأعمال والحياة الثقافية بوجه عام. وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها القادة العثمانيون لإلغاء أو الحد من الامتيازات

الأجنبية، إلا أنها اصطدمت بالرغبة القوية في الإبقاء عليها من جانب الدول الغربية لتحول السلطنة إلى شبه مستعمرة، يجنبها المصير الأسوأ تعارض أطامع وتصادم مصالح هذه الدول بعضها مع بعض، ووجود سلطة مركزية قوية، وبيروقراطية مشبعة بروح المقاومة أتاحت للهيكل السياسي العام الحفاظ على استقلاله برغم جوانب الضعف والقصور.

وفي عهد السلطان عبد الحميد اضطاعت الدولة بتعديادات حديثة للسكان للمرة الأولى، وأنشئ مجلس إحصاءات عام 1891، وأنجز أول تعداد عام 1893، وكشفت التعديادات العثمانية عن زيادة طبيعية وكثافة سكانية ضعيفة نسبياً «6 أفراد لكل كم²»، وحالة صحية ما زالت بحاجة إلى التحسن وبروز ظاهرة الهجرة كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان حيث استقبلت أراضي السلطنة مسلمين فارين أمام التوسع الروسي في اتجاه البحر الأسود والقوقاز ووسط آسيا، ونازحين جدد عقب نشوب الأزمة البلقانية وال الحرب الروسية التركية «1875 - 1877»، وجراحته وجماعات صغيرة من تatar القرم وقازان والأذربيجانيين «بين 1881 و1914» و المسلمين يتكلمون اليونانية هجرها كريت بعد استقلالها عام 1897، وإن لم تنجح الحكومة العثمانية في التصدي لتيار الهجرة اليهودية وتطويق آثارها السياسية، وسجلت إخفاقاً ذريعاً كان يرجع بلا شك إلى ضعف الإدارة المحلية، وسياسة الدول - وبخاصة ألمانيا وروسيا - التي شجعت الحركة الصهيونية وقدمت الدعم اللازم لها.

وقد ظلت السلطنة دولة زراعية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وأحرزت الزراعة العثمانية تقدماً لا يأس به برغم المعوقات، واحتلت زراعة الحبوب المكانة الأولى وعلى رأسها القمح يليها الحالات التصديرية «القطن - الزيت - التين - التبغ»، وتضاعف إنتاجها ما بين مرتين إلى أربع مرات فيما بين 1860 و1914. ومع تطور الزراعة حدثت تحولات اجتماعية في الريف أبرزها التكوين المحدود لاستثمارات كبيرة حديثة، وظهور بروليتاريا ريفية وبخاصة في قليقيا وإقليم أزمير وحول أضنه، وتبين اجتماعي متزايد بين المدن - الموانئ المتطرفة والسريعة النمو، والمدن المتوسطة الموجودة

بالي داخل التي تميزت برکود ديموغرافي وتدور الحرف والصناعات، وظهور بروليتاريا ذات اتساع محدود بالمدن الكبرى تعيش في ظروف صعبة، وصعود البيروقراطية، وتكون طبقة متوسطة بين صفوف الأقليات غير المسلمة وبخاصة اليونانيين والأرمن، وانعكاس هذه التطورات على المشهد الحضري للمدن.

وفي هذا السياق شكلت العاصمة «استانبول» عالماً قائماً بذاته تمثل فيه اتجاهات التطور الاجتماعي بسائر المدن العثمانية بحكم وضعها وامتدادها الجغرافي، وتراثها التاريخي، ودورها السياسي والثقافي، وشهدت نمواً ديموغرافياً زاد من عدد سكانها من 391 ألف إلى حوالي مليون بين عامي 1844 و1900م، وتوزع هؤلاء بين مسلمين وغير مسلمين بشكل متساو تقريباً، وأدى تحديث المواصلات إلى تقارب أحياها المختلفة برغم اتساعها الذي اكتسب سرعة باللغة خلال نفس الفترة، وظلت الحياة الثقافية بها برغم الرقابة مفعمة بالحركة على مستوى النشر والفنون والأفكار، وبدت مشربةً بمثل الغرب أكثر من ذي قبل، وتقدمت الصحافة وتميزت الكتب والصحف بانفتاح واسع على العالم الغربي، وشكل وجود الأقليات والأجانب إحدى السمات المميزة وبخاصة في مجال المسرح والموسيقى، وبدا أن هناك سعيًّا لاستلهام الغرب في جميع المجالات، مع ظهور رد فعل ضد التغريب يرمي إلى استعادة مكانة معينة للقيم والمفاهيم التقليدية للعمارة، والبحث عن ثقافة خاصة بالأتراء في مجالات اللغة والأدب والشعر.

وفي أواخر القرن عادت الثورات القومية إلى الظهور، فسوبرت مشكلة كريت سريعاً بمنحها حكماً ذاتياً تحت إشراف أوروبا «1897» وظلت مقدونيا حتى عام 1912، ومرت الولايات الأرمنية باضطرابات وقلائل دامية، وقد سعي السلطان عبد الحميد لتحجيم الروس والإنجليز والجبلولة دون تمزيق أملاكه من خلال تعزيز المصالح الألمانية في قلب السلطنة - مشروع إنشاء خط سكة حديد بغداد - إلى تفاهيم الدول الإمبريالية حول اقتسام مناطق النفوذ، وحدث تقارب أنجلو - روسي جد خطير بالنسبة لبقاء السلطنة.

وقد أدى الاستبداد الحميدي والكراء المشتركة له، إلى ظهور حركة

«تركيا الفتاة» عام 1889، ويرز من بين صفوفها أشخاص يتعمون إلى أصول جد متبانية «أتراك - عرب - أكراد - أرمن»؛ لكي تندد بالاستبداد، وتدعوا إلى المساواة بين جميع مواطني السلطنة، وتأمين وحدتها، واستعادة النظام الداخلي وإعادة العمل بدستور 1876، وانتشرت الحركة وتطوره بسرعة بين أعوام 95 و1897، ويدل السلطان المنزعج قصاري جهده لسد الطريق على المعارضة بالخارج، لكنها انبعثت من جديد ثم انقسمت إلى فصيلين، الأول: يدعو إلى الليبرالية اللامركزية، والثاني: يؤيد فكرة المركزية السلطوية، ويرى أن النظام الالامركزي لو أخذ به كفيل بتمزيق وحدة السلطنة التي ينبغي لها أن تستند إلى العنصر التركي لضمانبقاء الدولة وتحقيق الرقي لها.

ومنذ عام 5 - 1906م سار تاريخ السلطنة بخطى متسرعة، فالانتصار العسكري الياباني على امبراطورية القياصرة وجد صدى عميقاً له في كل تركيا، والوضع الداخلي ازداد تأزماً، وتدھورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسرعة، وتواصلت الأزمة الاقتصادية واشتدت خلال شتاء 7 - 1908م، ونشبت تمردات في شرق الأناضول لثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشل سياسة عبد الحميد الإسلامية، وأصبحت المشكلة المقدونية في مأزق، وشددت الدول الأوروبية من ضغطها على الحكومة العثمانية، وأضافت التطورات الدبلوماسية المزيد إلى الهموم العامة ليجد المنتمون إلى «تركيا الفتاة» أنه لا بد من الانتقال إلى دائرة الفعل، وإعادة العمل بالدستور، والحلولة دون تمزيق أوصال الدولة... لتبداً ثورة «تركيا الفتاة» في التحرك... .

وفي الفصل الرابع عشر «موت امبراطورية 8 - 1923» يعرض «بول دومون، وفرانسوا چورچو» للتغيرات المتلاحقة التي مرت بها السلطنة، فقد تزايد الاضطراب في مقدونيا، وتزعمت لجنة الاتحاد والترقي حركة العصيان، ونشبت تمردات في مناطق أخرى، ورضخ السلطان بإصدار إرادة سلطانية تعيد العمل بدستور 1876، وإعلان إجراء انتخابات وعقد مؤتمر البرلمان لينجح بذلك انقلاب فتح المجال أمام سلسلة من التغييرات العميقة على مدى عشر

سنوات، لكن النظام الجديد اصطدم بعدة مصاعب سياسية واجتماعية ودبلوماسية أفقدت المتمميين إلى «تركيا الفتاة» مصداقيتهم وأثارت سخط الرأي العام عليهم وحدثت مصادمات ومشاهد عنف ومذابح كادت أن تودي به، لولا تدخل جيش مقدونيا الذي زحف على إسطنبول بقيادة محمود شوكت باشا، وأعلن الأحكام العرفية وعاقب المعارضين، وقرر مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك خلع السلطان ونفيه وإحلال أخيه محمد رشاد محله «أحداث يوليو 1908 - أبريل 1909».

وقد عرفت السلطنة تطوراً اقتصادياً سريعاً شجعت عليه سياسة اللجوء إلى الرساميل الأجنبية والتنافسات الحادة بين الدول، فارتفعت الأسعار وعاني الاقتصاد من تضخم زاد من وضع الأجراء والمستخدمين والبساطة هشاشة، واستمر التغريب أكثر فأكثر، وتحررت القوى الاجتماعية أسريرة العهد الحميدي واكتشف المجتمع لأول مرة: حرية التعبير والصحافة والمجتمع، وبرزت ثلاث جماعات قلما دار الحديث عنها من قبل هم: النساء - العمال - المثقفون، وانبثق تياران: إسلامي وتغريبي ثم ظهرت تدريجياً «نزعه قومية تركية»، مثلت طريقاً ثالثاً، لكن تأثير أفكارها وقتئذ كان محدوداً، وقلما وجدت لها جمهوراً خارج أوساط بعضها في سالونيك واستانبول.

استعادت لجنة الاتحاد والترقي نفوذها، وأصبحت القوة السياسية المهيمنة في الدولة، وقد سعت إلى الحفاظ على تكامل وحدة السلطنة، ونظمت نفسها في ظل الجيش، ومدت نفوذها في الولايات، وأنشأت تنظيمات هرمياً كاماً، واستندت إلى كبار ملاك الأراضي في الريف، والطبقات المتوسطة في الحضر، واجتهدت في تعبئة الجماهير، واعتمدت جماعة «تركيا الفتاة» تطبيق الشق الأول من شعارهم «الاتحاد» عبر الدعوة إلى اتحاد جميع العناصر العرقية بكلفة أنحاء السلطنة، وإنهاء الاتجاهات الاستقلالية، والانفصالية، والخصوصية بين صفوف القوميات، وإلغاء نظام الملل - الجماعات العرقية الدينية شبه المستقلة - وأمنت ب فكرة دولة واحدة لا تقبل التجزئة متأثرة في ذلك بالثورة الفرنسية لتصطدم بمفهوم قوميات السلطنة

المختلف عن الاتحاد، وتستأنف الصدامات بين الأكراد والأرمن في الشرق، وتنشب القلاقل في ألبانيا، وهكذا أدت إعادة الدستور إلى تفاقم المشكلات القومية بدلاً من أن تخفف من حدتها.

جربت جماعة «تركيا الفتاة» التفاوض، ثم اجتهدت في تطبيق تصورها المركزي للإتحاد عبر سلسلة من التدابير أفضت كلها إلى إثارة السخط لدى الألبان وعرب سوريا ويونان وأرمن من استانبول، وسعت إلى الانتقال بالسلطنة في حالة «شبه المستعمرة المستغلة» من جانب الدول العظمى إلى حالة دولة ذات سيادة تهيمن على مواردها الخاصة، لكن سياستها الخارجية اصطدمت بصعوبات جسمية وانقسمت الجماعة على نفسها، وأصبحت السلطنة أكثر عزلة عن ذي قبل، وعندما احتلت إيطاليا طرابلس الغرب «سبتمبر - أكتوبر - 1911»، وثارت ألبانيا «11 - 1912» لم تستطع أن تفعل شيئاً سوى الاعتراف بضم طرابلس الغرب وبرقة والتسليم بمطالب القوميين الألبان، مقابل اعتراف هزيل بسلطة السلطان الروحية بصفته خليفة على المسلمين رغبة منها في التفرغ لمواجهة خطر اندلاع حرب البلقان التي شنتها بالفعل ائتلاف بلقاني مكون من صربيا وبلغاريا والميونخ والجبل الأسود، وأفضت، إلى إرساء أسس تقسيم إقليمي جديد حق مكاسب للاتلاف، وحرم تركيا من أغلب ممتلكاتها الأوروبية.

وفي الفترة ما بين الحرب البلقانية وال الحرب العالمية الأولى («أغسطس 1913 - أغسطس 1914») حدث تحول في فكرة التعايش الأخوي بين شعوب السلطنة إلى الاتجاه صوب تمجيد الأمة التركية، وترسخت في الأذهان ضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية واستعادة السيطرة على روافع الاقتصاد التركي لكي يتحقق الاستقلال، لكن هذه النزعة كانت لا تساوي شيئاً أمام الإخضاع المتزايد للسلطنة لحساب الدول العظمى، ولجأت حكومة الاتحاديين إلى التضامن الإسلامي سعياً وراء اجتذاب الولايات العربية إلى صف القضية العثمانية، لكن توجه الاتحاديين الديكتاتوري أثار سحبًا من الريبة والشكوك حول نواياهم الحقيقة. وغداة نشوب الحرب العالمية الأولى تحالفت تركيا

مع دول وسط أوروبا الحصن الوحيد الممكّن في وجه أية ضربات روسية عنيفة محتملة، لكن القوات العثمانية منيت بسلسلة من الإخفاقات في مقابل نجاح وحيد باهظ الثمن في الدردنيل، وانخرطت البلاد في حرب منسوجة من العذاب والخراب والأهوال التي لا تتحتمل، واختزلت مطرقة الإيادة والمذابح والنفي والتشريد مئات الآلاف من الأرض والمسلمين والمسيحيين، واقتسمت الدول المتحالفّة باستخفاف أملاك السلطان الآسيوية، وبدت السلطنة وكأنها لا تقاتل الأعداء وحدهم، وإنما أيضاً ضد موتها هي نفسها.

خسرت تركيا الحرب، ووقعت مع الحلفاء اتفاقاً «اتفاق مودروس - 30 أكتوبر 1918» تضمن بنوداً قاسية، وأضفى طابع استسلام غير مشروط على الهدنة لتصبح خرافة دولة مستقلة لا وجود لها إلا على الورق، وساد جو من الفتور والانهزامية، لكن الجمعيات الوطنية أخذت في الانتشار، ونظمت نفسها في إسطنبول والمدن الرئيسية إلى أن نزل الجنرال مصطفى كمال إلى صامسون في 19 مايو 1919، وهناك سعى إلى رد الثقة إلى الجيش العثماني، وأعاد تجميع كل حركات المقاومة تحت سلطة موحدة ضد المحتل الأجنبي، ورفض الإذعان لتوجيهات حكومة إسطنبول، وقطع روابطه بالسلطة المركزية لشن معركته السياسية الكبرى، وليشهد الأناضول نزعة قومية تركية في كامل إنطلاقتها اتخذت من أنقرة مقراً لها.

انعقدت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في 23 أبريل 1923، وواجه القوميون سلسلة من التمردات في غرب ووسط الأناضول بتحريض من الحلفاء والباب العالي، واستخدمو كل سلاح ممكّن للنضال ضد المحتل، في حين تورطت حكومة إسطنبول في مساومات صلح طويلة انتهت إلى الإذعان لشروط دول الوفاق، وتكرّيس تمزيق السلطنة، واختزال تركيا إلى مجرد دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ما تزال حدودهما غير واضحة «أرمينيا واليونان» - معاهدة سيفر 20 أغسطس 1920 -، وهو ما لم يوافق عليه أو يرضي به القوميون فقاتلوا لإسقاطه، واستمرت الأعمال الحربية، وتوجّت جهودهم بالنجاح بعد عامين، وعقد اتفاق لوزان - 24 يوليو 1923 - ليمحو مهانة

معاهدة سيفر وتوارد تركيا الكمالية ذاتها كأمة حرة مستقلة تعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة. ولا يتطرق مصطفى كمال طويلاً، إذ سارع وحتى قبل توقيع وثيقة لوزان، إلى إلزام الجمعية الوطنية بالتصويت لصالح إلغاء السلطنة «نوفمبر 1922»، ثم إعلان الجمهورية «29 أكتوبر 1923»، وإلغاء الخلافة «3 مارس 1924» ليمحو بذلك الآثار الباقية من النظام القديم، ويبدا عصر جديد شكل منعطفاً حاسماً في تاريخ تركيا المعاصر.

وبعنوان «الفن العثماني» يؤكد «جان بول رو» في «الفصل الخامس عشر»، على أن الفن العثماني برغم المؤثرات المتباينة التي تعرض لها، فن إسلامي له شخصيته القوية وروحه الإبداعية التي تجعل منه مختلفاً عن فنون المغرب أو مصر أو إيران بل وعن الفن السلجوقي في الأناضول الذي يدين له بالكثير لأن الدولة العثمانية مسلمة، وتلتزم في إبداعاتها من حيث الجوهر بالأوامر الدينية وأيديولوجية الإسلام، ولأن له جذوراً في العالم الإسلامي، وتجمعته بفنون الإسلام سمات مشتركة، فالفن العثماني فن سلطاني يقع حيث يكون السلطان، وتعطي الحضارة العثمانية مكان الصدارة للعمارة التي استندت لل المعارف التقنية الضرورية وتميز بحس تنظيم المكان، وتوازن الكتل، وتملك قيمها الجمالية الخاصة، وهي حضارة مدنية على أساس لا تمثل عماراتها القرى إلا قليلاً، ومركز المدينة هو المسجد الكبير الجامع البناء الأكثر أهمية وتمثيلاً لمختلف مدارس العمارة الإسلامية، والأثر الوحديد الذي كتب له اجتياز العصور.

تعرض الفن العثماني لمؤثرات متباينة «بيزنطية - إيرانية - سورية» ذابت جميعاً في كل موحد بدرجة قوية، وأبقى العثمانيون على تراث أسلافهم الأناضولي في اختيار المواد وما يزينها، والاهتمام بإنشاء خانات المسافرين والمدارس والأضرحة، وأعادوا للمسجد تفوقه المطلق، وابتكرروا بنايات مهيبة مختلفة تماماً عن سابقتها، وأدخلوا الزخرفة الغزيرة التي تعتمد على التلوين أكثر من النحت ولا تسيء أبداً إلى خطوط الأثر، واستخدمو الأشكال الهندسية والزخارف النباتية والكتابات والنقوش. وفي مقابل ضياع

عدة تقاليد صناعية عظيمة خاصة بالنجارين وصناع التحف، شجع العثمانيون صناعة تجلييد الكتب وأدخلوها إلى أوروبا عبر البندقية، واهتموا بالترقين «تجويد الخط وتحسين الكتاب وتزيينه»، وتميزت صناعة المنسوجات بنشاط عظيم، وأبقوا على فن تشكيل الخزف الإسلامي في الوقت الذي تدهور وكاد أن يموت في كل مكان آخر، ونشروا صناعة الطنافس «الأبسطة» بشكل تدريجي في بقية بقاع الأرض بعد أن كانت وقفاً على العالم التركي - الإيراني.

ثم يعرض «چان پول» لتطور المسجد العثماني، والتأثيرات العميقه لكنيسة آيا صوفيا أعظم الكنائس البيزنطية على المعماريين العثمانيين الذين اتخذوا منها نموذجاً جرى استنساخه بكل التنوعات الممكنة، وتلقت العمارة دفعه قوية على يد سنان «المولود بقيصريه عام 1489»، الذي جدد فتها تجدیداً عميقاً، ودشن الكلاسيكية العثمانية لتستمر بعد موته برغم الانحطاط في كافة المجالات، والأشكال الأخرى للفن العثماني كالبيت، والعمارة المدنية «الأسبلة - الحمامات - الخانات - الجسور - الحصون - الأضرحة - القصور - التصوير».

ويختتم «أندريه ريمون» هذا الفصل بدراسة موجزة يبرز فيها السمات العامة للعمارة في البلدان العربية، إذ تعرضت جوانب القصور في المجالين الفكري والفكري لأقصى نقد، مع أن تلك الفترة لها أهمية كبيرة في تكوين الزخرفة المدنية، وتركـت لنا آثاراً هامة ومدنـاً عـربية تقليدية دامت ثلاثة أو أربعـة قـرون، وـميزـتـ البنـيةـ الحـضـرـيـةـ بشـكـلـ باـلغـ القـوـةـ. ثم يـقدمـ تـصـنيـفـاـ تـارـيـخـياـ لـخـمـسـةـ عـشـرـ مـسـجـداـ وـمـدـرـسـةـ بـالـقـاهـرـةـ وـحـلـبـ وـدـمـشـقـ تـتـمـيـ جـمـيـعاـ إـلـىـ نـمـاذـجـ جـرـتـ تـجـربـتهاـ فـيـ إـسـتـانـبـولـ وـمـدـنـ عـثـمـانـيـةـ كـبـرـىـ، وـتـنـدـرـجـ ضـمـنـ تـرـاثـ كـانـتـ خـصـائـصـ الـأسـاسـيـةـ مـحـدـدةـ تـامـاماـ، لـكـنـهاـ تـنـهـلـ أـيـضاـ مـنـ أـسـالـيـبـ محلـيـةـ يـعـتـبرـ تـواـصـلـهـاـ عـلـىـ مـدـىـ أـرـبـعـةـ قـرـونـ ظـاهـرـةـ مـشـيـرـةـ، وـتـعـبـرـ عـنـ حدـوثـ تـطـورـ دـاخـلـيـ نحوـ دـمـجـ نـسـبـيـ بـيـنـ عـنـاصـرـ مـسـتـمـدـةـ مـنـ تـرـاثـ محلـيـ وـعـنـاصـرـ مـسـتـورـدةـ سـاعـدـتـ عـلـىـ تـقـدـمـ الـعـمـارـةـ وـالـزـخـرـفـةـ نـحـوـ أـشـكـالـ جـدـيـدـةـ.

وبعنوان «الحياة الفكرية والثقافية في الامبراطورية العثمانية» - الفصل السادس عشر والأخير - يؤكد «لوبي بازان» على أن تعبير «الامبراطورية» يبدو مناسباً عند الإشارة لتلك الدولة العظمى المطلة على البحر المتوسط التي أسمت نفسها «الدولة العثمانية»، لكونها وحدت تحت قيادة تركية جماعات سكنية عديدة ذات لغات وديانات وثقافات مختلفة على مدار قرون، وقامت بـ «بـ صـيـرـةـ اـنـسـجـاـمـ وـالـتـمـاسـكـ بـيـنـ عـنـاصـرـ كـانـتـ قـبـلـ ذـلـكـ غـيـرـ مـنـسـجـمـةـ، وـحـقـقـتـ لـهـ قـدـرـةـ كـبـيرـةـ عـلـىـ الـذـيـعـ وـالـاتـشـارـ».

وفي محاولة لفهم التاريخ الثقافي العام يعرض «بازان» لمكونات الثقافة التركية العثمانية وأصولها الأولى سواء قبل الإسلام أو بعده، إذ توصل الأتراك إلى تمثيل الثقافة الإسلامية المركبة بالفعل «عربـيةـ - فـارـسـيةـ» عبر عملية مواءمة بطيئة، وظهر أثر الأساس البيزنطي بشكل بالغ الواضح في العمارة، وظلت التركية شفهية ومحدودة الانتشار في المدن حتى منتصف القرن الثالث عشر حين حدث توسيع للغة التركية فكتبت التركية بـ حـرـوفـ عـرـبـيـةـ، وـأـنـجـتـ أـعـمـالـ هـامـةـ، وـكـتـبـ شـعـرـاءـ مـتـصـوـفـةـ قـصـائـدـهـمـ بـالـتـرـكـيـةـ، وـتـطـوـرـ النـشـرـ، وـتـرـتـبـ عـلـىـ إـنـشـاءـ إـمـارـاتـ تـرـكـيـةـ عـلـىـ آـنـقـاضـ دـوـلـةـ الرـوـمـ السـلاـجـقـةـ مـيـلـادـ فـكـرـيـ وـثـقـافـيـ حـقـيقـيـ جـدـيدـ، وـيـعـدـ نـقـلـ الـعـاصـمـةـ إـلـىـ إـسـتـانـبـولـ أـصـبـحـتـ الـحـيـةـ الـثـقـافـيـةـ تـتـنـظـمـ حول مركز مهيب يقع بين أوروبا وأسيا بعد أن كانت محلية في بورصة ثم في أدرنة، وتغلبت عناصر البقاء والاستمرارية على التطور الفكري والثقافي، وظهر أثر ذلك بوضوح في الأدب وبخاصة الشعر حيث استطاع شعراء البلاط أن يطوروا لغة شعرية متفقة بشكل متزايد مع احتفاظها من حيث الجوهر ببنية اللغة التركية ونحوها أو اخترالـاـ فـرـيـداـ، وخلال العقدين الثاني والثالث من القرن الثامن عشر عالج الشعر نفس الموضوعات لكن بنية رشيقـةـ مـخـتـلـفةـ، وظهرت جمالـيـاتـ الشـعـرـ أـقـلـ تـقـليـدـيـةـ، وابتـكـرـتـ أـشـكـالـاـ جـدـيدـةـ للـتـجـريـدـ العـاطـفـيـ قدـمـتـ فـيـ إـطـارـ روـائـيـ مـدـهـشـ، لـكـنـ مـحاـكـاةـ أـعـمـالـ الـأـسـلـافـ الـكـبـارـ استـمـرـتـ دونـ إـضـافـةـ كـثـيرـ مـنـ الـأـفـكـارـ الـأـصـلـيـةـ حتـىـ بدـءـ إـصـلـاحـاتـ 1839ـ حينـ تحـولـ الصـفـوـاتـ الـعـثـمـانـيـةـ تـدـريـجيـاـ عـنـ مـخـلـفـاتـ الـمـاضـيـ تحتـ تـأـيـيرـ الـأـدـبـ

الأوروبي إلى تبني اشكال ومصامين جديدة.

وفي مقابل هيبة الشعر المثقف المحصور ضمن نادي الأدباء، انتشر شعراء شعبيون أو شبه شعبيين فيسائر الولايات، وبين القبائل البدوية في الأناضول، ونشر هؤلاء قصائدهم الأسطورية ولما حمهم الطويلة بصحبة آلة ذات أوتار مضمونة - الساز - شفاهة أو بشكل عرضي في مباريات الارتجال الشعري حيث ازدهر هذا الفن وسط الشعب على يدآلاف من مجاهولي الأسماء، وصادف قبولاً واستحساناً، وكان له جمهور أوسع بكثير من جمهور شعراء البلاط. كما لم يغب النثر عن الساحة الأدبية، حيث حفظ التراث الشفهي شواهد عديدة: حكايات - أساطير - قصص روائية، ووجد النثر المكتوب تمثيلاً واسعاً له في الأدب التركي.

أما الكتابة التاريخية، فترجع بدايتها إلى ما بعد الاستيلاء على القسطنطينية، إذ دونت حوليات بأمر من السلاطين بهدف تمجيد مآثرهم وما تر أسلافهم، وكتبت حوليات أخرى مستندة إلى شهادات مباشرة اعتبرت وثيقة أساسية، وظهرت بدعة كتابة أخبار غزة البحر أمثار خير الدين برباروسا «غزوت نامه» خلال القرن السادس عشر، وحدث تجديد مع كتاب أخذوا في الحسبان المصادر الأوروبية أمثال المؤرخ نعيمـا «1655 - 1716» والرحالة أوليا جلبي «1683»، ووُجِدَت أعمال أخرى ذات أهمية تاريخية مثل أخبار السفارات إلى الغرب والأجانب الأدبية التي تناولت مجالات: الملاحة البحرية - العلوم الجغرافية والفلكلورية الملاحية - الجغرافيا العالمية، وأنشئت أول مطبعة تركية في إسطنبول عام 1729. ووُجِدَ أدب نسائي اقتصر على أوساط الحرير، ولم يتشر خارجها، وأجناس شبه أدبيه صغرى اعتبرت مبتذلة.

ومع انحدار السلطة العثمانية في وجه قوة أوروبا المت坦مية، بدأت حركة الأخذ والاقتباس عن الغرب في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية وبخاصة في المجال العسكري، وانتقلت إلى المؤسسات والثقافة التركية وتبنّت النخبة والقادة أسلوب الحياة الأوروبي، ومس التأثير الفكر السياسي، واجتذبت الحركة الرومانسية جيلاً أدبياً جديداً، وظهرت عدة أعمال تاريخية دون تجديد

حقيقي، وخاض المتمسكون بالتراث الإسلامي معركة يدعمها العوام والعلماء في مواجهة تيار التغريب، ولعبت الصحافة دوراً أساسياً في التجديد الفكري والسياسي، وأنشئ تعليم عام على نطاق واسع في ظل حكم السلطان عبد العزيز، وظهرت مجلات أدبية وفنية ومسارح على النمط الغربي. وبوجه عام كانت مختلف الأجناس الأدبية الأوروبية ممثلة عند نهاية عهد السلطنة، ووُجدت العلوم الحديثة بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية أنصاراً أكفاء، ومس التغريب الفنون الموسيقية، والرسم الزيتي، والنحت، وشهدت الزخرفة والعمارة الغربية توسيعاً سريعاً أدى أحياناً إلى فن مختلط من النوع الاستعماري «كولونيالي».

لكن بينما كان تحديث السلطنة يسير بخطى متسرعة، ويتحقق بشكل مميز بالحيوية، ويقطع تأورب الطبقات الحاكمة شوطاً بعيداً عن المدن، واصلت الأرياف والأحياء المدينية الشعبية الحياة في عالم ثقافي تقليدي صاغته قرون من إسلام محافظ، لينشاً عن ذلك ازدواجية ثقافية شكلت واحدة من أعقد المشاكل التي واجهت أتاتورك وأنصاره في سعيهم إلى جعل تركيا جمهورية علمانية وعصرية توجه بصرها بثبات شطر أوروبا.

- ومن خلال العرض السابق يتبيّن الآتي:

1 - أتى هذا الجزء من الكتاب مثل سابقه «الجزء الأول» عاماً وشاماً، وقدم صورة غنية بالتفاصيل استكمل بها المؤلفون التاريخ للدولة العثمانية في فترة حرجة تميزت بالتغييرات المتسرعة والتطورات المتلاحقة، وكانت بمثابة الخلفية التي انبثق عنها وتشكل منها تكوين تركيا المعاصر.

2 - وفق المؤلفون في إبراز أهم ملامح التغيير في التاريخ العثماني بعد سنة 1774م، فقد تعرضت السلطنة لمزرق تدريجي نتيجة لضغوط أوروبية، وتنافس استعماري محموم على أملاكها، وأدخلت إصلاحات بایعاز من الغرب وتحت ضغط منه لم تفلح في إنقاذ السلطنة من الهوة السحيقة التي باتت مهددة بالتردي فيها، وعانت البلاد من تغلغل متزايد للنفوذ الغربي أفضى إلى

خضوع وتبعية سياسية لأوروبا، وهيمنة على الاقتصاد العثماني، واتساع غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، ونشبت حركات تمرد وثورات عاصفة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أدخلت إصلاحات ذات طابع غربي قوامها الاقتباس والأخذ عن أوروبا في مختلف مناحي الحياة وكافة أجهزة الدولة وشئون المجتمع، وصيغت قوانين وتشريعات وأنشئت هياكل مأخوذة عن الغرب المسيحي، وجرت عملية علمنة واسعة للتعليم المدني، وأوروبية لنظم التعليم والتدريب العسكري، وأعيد تنظيم القوات البرية والبحرية، وتقدمت الزراعة، وزاد عدد السكان، واتسعت المدن توسيعاً ملماساً، وجرى الأخذ بتنظيم حضري مستعار من هندسة المدن الأوروبية، وسيطرت الرأسمالية الأوروبية على المالية والاقتصاد العثماني نتيجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الإصلاحات، وتدفقت الرساميل الأجنبية على السلطنة دون أن تسهم في إحداث تطور صناعي، وإنما لتكرس من وضعها كبلد تابع، واستمر التغريب بقوة، وتعالت الصيحات تنادي بإنهاء حالة «الدولة شبه المستعمرة»، وتمجد وتعلّي من شأن الأمة التركية، وطالبت بضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية، واستعادة السيطرة على الاقتصاد التركي.

3 - نجح «جان بول رو، وأندريه ريمون» في تقديم صورة متوازنة عن القيمة الحقيقية للفن العثماني، ووضعه بين مختلف عصور فنون الإسلام، وبوصفه تطويراً وامتداداً طبيعياً لها في بعضها، وانقطاعاً وإهداً لبعضها الآخر، وابتكاراً وإبداعاً ساعد على التقدم نحو أشكال جديدة لصنف ثالث منها (ص 359 - 363، 413 - 422).

4 - أحسن «لوبي بازان» صنعاً حين تطرق في دراسته «عن الحياة الفكرية والثقافية» إلى تناول مجالات قلما حظيت باهتمام الباحثين، ودرج الكثيرون على استبعادها وعدم التعرض لها مثل الشعر الشعبي «449 - 452»، والكتابة التاريخية «452 - 457»، وأجناس أدبية تندرج ضمن علوم: الملاحة البحرية - العلوم الجغرافية والفلكلورية الملاحية - الجغرافية العالمية - الأدب النسائي «457 - 461»، على الرغم من أهميتها ودلالتها على بلوغ مستوى معين من التطور

الفكري والنهوض الثقافي.

5 - تلخص مسيرة السلطنة العثمانية باعتبارها الإطار السياسي الأعم والأشمل الذي انضوى تحت لوائه القطاع الأكبر من ديار الإسلام، تاريخ معظم الولايات العربية وبخاصة خلال فترة التحول والانتقال من الحكم العثماني إلى الخضوع لسيطرة الدول الغربية، ولعل أبرز مثال على ذلك مصر في القرن التاسع عشر التي جمع بينها وبين تركيا عدد من أوجه التشابه نجملها في الآتي:

(أ) إنفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية، وتدفق عدد من رجال المال والتجارة والمغامرين الأوروبيين بحثاً عن الثروة، وإنشاء بنوك ومصارف اهتمت بتمويل شركات مختلفة تتبع إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات بهدف تحقيق عائد سريع، وربع كبير من وراء استثماراتها، دون أن تحقق نهضة صناعية، أو تسهم في التطور الصناعي للبلاد «مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 111، 112، 117 - 120، 183 - 185، محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص 226 - 228، 296 - 302، راشد البراوي ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في العصر الحديث ص 110 - 112».

(ب) إرساء أسس نزعة ليبرالية في مجال العلاقات التجارية أنهت بشكل حاسم نظام الاحتكار، وحدوث توسيع اقتصادي موجه إلى الغرب يستند أساساً إلى الزراعة (مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 114، 115، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 89 - 99).

(ج) تطور في حركة التجارة - وبخاصة الخارجية - فتح الأبواب أمام الواردات الأوروبية، وأصحاب الإنتاج الحرفي المحلي بضرر بالغ، أو على الأقل حال دون إنشاء صناعة قوية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 115، 116، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 312 - 315، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 101 - 108).

(د) تراكم الديون، وإنشاء إدارة عثمانية «للدين العام»، و«صندوق للدين المصري العام» مكون من ممثلين مختارين بعناية من قبل حكوماتهم، ويتلخص عملهم في تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها، وتوزيعها على الدائنين. وإلى جانب صندوق الدين المصري العام وجذ مراقبان أحدهما إنجليزي للإيرادات، والآخر فرنسي للمصروفات في سنة 1876م، في حين جرى إنشاء «إدارة للتبع» بتركيا برسميل فرنسية لإدارة إيرادات التبع في سنة 1883م، وكلاهما تصرف بمرور الوقت بصفة دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني ثم المصري (مانزان: تاريخ الدولة، ج 2، ص 181 - 183، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 315 - 328، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي، ص 120 - 135، يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري 1176 - 1943، تاريخ المصريين «129»، القاهرة، 1998، ص 64 - 99)، ومن قبلهما التونسي في سنة 1869م، (أحمد أمين: زعماء الإصلاح، ص 179 - 181).

(ه) بروز ثلاث تيارات، الأول: إسلامي رفض الغرب وأبى مصالحته، ودافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتي ومنبع المقومات الأصلية، ورأى ضرورة العودة بالإسلام إلى معينه الصافي والأخذ بالاجتهاد لاستعادة دين يتفق مع العقل، ويدعو إلى التفكير، دين قادر على تبني العلوم الحديثة الإنقاذ المجتمعات الإسلامية من حالة التأخر والجمود (مانزان: تاريخ الدولة، ج 2، ص 260 - 262، محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج 1، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة: 1954، ص 291 - 307).

الثاني: تغريبي، يدعو إلى نبذ كل ما هو قديم وموروث، بزعم أنه مصدر النكوص والجمود فالضعف، وأبدى حماسة للاقتباس والنقل عن الحضارة الغربية، ونشر علوم الغرب وثقافته ونظم حكمه وأساليبه التعليمية.

وفي هذا السياق تبني دعوة التغريب الأتراك، برنامجاً كاملاً توافق خطوطه العريضة تقريباً مع ما أخذ ونادي به زملاؤهم المصريون فيما بعد

بحكم أن المصدر الذي استقى منه هؤلاء جميعاً أفكارهم واحد وهو الغرب، وبخاصة المتطرفين منهم فقول عبد الله جودت بأن التغريب ضرورة مطلقة للسلطنة العثمانية، و«ليست هناك حضارة غير الحضارة الأوروبية، ولا بد من الأخذ بها بوردها وشوكها» (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 262)، تمثله دعوة سلامة موسى إلى الاندماج في الغربيين إندماجاً كاملاً، ومناداة طه حسين بحمل مصر على الحضارة الغربية، وطبعها بطبعها، وقطع ما يربطها بموروثها وإسلامها (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ط 2 مكتبة الآداب، 1955، ص 216 – 224).

كما أن دفاع دعاة التغريب الأتراك عن حقوق المرأة، ودعوتهم إلى تحديث الأسرة، وتبني الأبجدية اللاتينية، والنضال ضد المدارس التقليدية والعلمنة لا تختلف في مجملها عن دعوة قاسم أمين إلى تحرير المرأة (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 273 – 291)، ودعوة طه حسين إلى تضييق الخناق حول الأزهر، وإخضاع التعليم الابتدائي والثانوي فيه لإشراف الدولة، وللغة العربية لتطور ينتهي بها إلى أن تصبح الفصحى التي نزل بها القرآن لغة دينية فحسب كالسريانية والقبطية واللاتينية واليونانية، وتهجم سلامة موسى وسخريته اللاذعة من وزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية بوصفها « أجساماً شرقية تؤخر تقدم البلاد »، ومن « جامعة الأزهر التي تبنت بيننا ثقافة القرون المظلمة »؟ (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ص 317).

الثالث: توفيقي ذو نزعة قومية في تركيا، سعى إلى البحث عن قيم وحياة اجتماعية جديدة تمزج بين الموروث الثقافي والحضارة الغربية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 264)، وفي مصر إلى اتخاذ الإسلام كأساس لحركة الإصلاح بعد تفسير نصوصه وتأويلها تأويلاً جديداً يتفق مع أساليب الحياة والتفكير الوافدة من الغرب (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 307 – 348).

6 - لا شك أن الازدواجية الثقافية التي أنهى بها «لوي بازان» دراسته

وكانت خير ختام للكتاب حقيقة لا مراء فيها، وتلخص ليس مشكلة تركيا الحديثة فحسب، بل مشكلة معظم إن لم يكن كل الإقطرار الإسلامية، وقد أوجدت تلك الإزدواجية أزمة هوية وانتماء بسبب تلك الهوة السحرية التي لا تزال تفصل بين أقليات حاكمة ذات توجهات غربية مدعاومة من الغرب، وتسيير في خططها وتدير سياستها بتأثير وإيعاز أو تحت ضغط منه.

وترجع تلك الإزدواجية بالأساس إلى انتهازية وعدم جذرية حلول قادة ورواد حركات التجديد الذين لم يسعوا إلى الإفادة من الدين في بناء نهضتهم الحديثة، وإرساء دعائمها على أساس من الاعتزاز بالموروث الحضاري، وبعث وإحياء قيم الإسلام المجيدة، وتطوير الأطر والأبنية والهيكل التقليدية القديمة لتلاءم مع متغيرات العصر، وإنما تركوها على حالها تعاني من عوامل الضعف والترهل والقصور، ثم أتوا بتجديد هدفوا من ورائه إلى تطويق الموروث وحضاره والالتفاف عليه، وتهميشه دور الدين في تسخير عجلة الحياة عبر الحد من الإمكانيات المناحة للإسلام في التدخل في أنشطة المجتمع المدني، وفرض وصايتها على مؤسساته وهيئاته، وضمان السيطرة على قواه الفاعلة، بغية الحصول على رضا وكسب تأييد ومبارة الغرب المسيطر صاحب الكلمة النافذة، واليد الطولى في إدارة دفة الأمور من ناحية، وتوظيفه لإرساء أسس تجديد اجتماعي وثقافي علماني جرى تصويره بغير حق على أنه عودة إلى قيم الإسلام من ناحية أخرى، (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 318 - 327).

وتبدو أبرز وجوه تلك الأزمة في تلك المكافحة التي تعانيها الصفوات الحاكمة من أجل التوصل إلى صيغة ملائمة، أو مشروع حضاري أعم وأشمل يستهوي الأفئدة وتلتف حوله القلوب، ويجمع عليه الناس، وتحتضنه الجماهير تتبنّاه وتعتز به وتذود عنه، مشروع يقضي على تلك الإزدواجية وينهي أزمة عدم التكيف والمواءمة بين الموروث الحضاري الإسلامي، والوافد من منجزات الحضارة الغربية المتفوقة.

وفي المقابل تثير قراءة الكتاب عدة ملاحظات نجملها فيما يلي:

أولاً: توحّي قراءة الكتاب للوهلة الأولى بأن الإصلاحات ذات الطابع الغربي التي قيض للسلطنة أن ترسم خططها كانت مفروضة عليها من الخارج، فخط جلوخانه «1839» لم يأت كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عشرين عاماً حسبما ذكر مانتران (ص 62)، أو كحل اقتربه السلاطين ورجال حاشيتهم لإنقاذ السلطنة وفقاً لرؤيه بول دومون (ص 63)، وإنما كان ثمناً باهظاً اضطر السلطان عبد المجيد الأول إلى دفعه رغمماً عنه لتسوية النزاع التركي المصري، وخط همایون «1856» بنصوصه الأكثر دقة وتفصيلاً كان تنازلاً أرغمه عليه أيضاً مقابل الحصول على دعم عسكري إنجليزي - فرنسي في حرب القرم ضد روسيا. ثم عقد صلح باريس «30 مارس 1856»، وهو ما اعترف وقال به صراحة بول دومون (ص 132 – 139).

وفي ظل معادلات القوة المختلة لصالح الدول الأوروبية، كان من الطبيعي أن تستجيب نصوص الخطين لشروط الغرب، وأن تأتي مواتية إن لم تكن موافقة لمصالحه ومتطلباته، وكانت نقطة البداية في ذلك هو إختراق هذا الكيان الهائل الذي بدا قوياً منيعاً وغير قابل للإختراق رغم ظهور علامات الضعف والترهل عليه عبر إستغلال أزماته السياسية الخارجية لفرض حلول جاهزة لمشاكله الداخلية، ودفع عجلة التحديث صوب وجهة غربية بغض النظر عن ملاءمة تلك الحلول الوافية للموروث الحضاري والثقافي العثماني أم لا

بدأت محاولات الإصلاح وتدابير التحديث الأولى تتلمس خططها على يد عبد الحميد الأول، وقد مزج فيها بين حلول مستوردة في المجال العسكري بالاستعانة بفنين أوروبيين - أغلبهم فرنسيين -، وأخرى محلية بتشجيع الصناعات التقليدية وتنشيط صناعة النسيج في مواجهة مزاحمة قوية من جانب المنتجات الأوروبية (ص 8 – 11)، واستأنف سليم الثالث تلك المحاولات واتخذت إصلاحاته طابعاً غربياً في المجالين العسكري والدبلوماسي في حين تميزت بإعادة تنظيم القديم ومراعاة التقاليد ودعم

وتطویر الموروث فيما يتعلق بالنواحي المدنية (12 - 16)، لكن الدول الأوروبية أبىت أن يكتب لتلك الجهود النجاح، وراحت تمارس بما أوتيت من وسائل التأثير ضغوطاً متواصلة حتى تأخذ تلك الإصلاحات وجهة معينة تتعارض بالضرورة مع صالح السلطة، ذلك الكيان المائل الذي أرادته قعيداً مريضاً ياتمر بأمرها ولا يقدر على فعل شيء، فراح الروس والنساويون يؤيدون في الخفاء المعارضين للإصلاحات العسكرية في عهد عبد الحميد الأول ويعلنون الحرب عليها «1792 - 87م» خشية أن تتغلب على مظاهر ضعفها وتتصبح قوية ومنظمة وفعالة مرة أخرى، في حين ساند الإنجليز والهولنديون والفرنسيون تلك الإصلاحات لأسباب تتعلق بمصالحهم «ص 10 - 11».

وقد سار محمود الثاني بالإصلاحات العسكرية إلى شوط أبعد، بلغت ذروتها عندما أقدم على إلغاء فرقة الانكشارية «المشاة»، والسباهيه «الفرسان»، وقضى على كافة القوى والأجهزة المرتبطة بهما في انقلاب حمل اسم «الوقائع الخيرية» ليبدأ في تنظيم جيش جديد على النسق الأوروبي (ص 38 - 42). لكن هذه الإصلاحات لا تحقق الأثر المطلوب، ومن ثم كان لا بد من الضغط في اتجاه آخر عبر التدخل المباشر في الشؤون العثمانية، وفرض وجهات النظر الغربية سواء فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، أو الإدارة الداخلية، وهو الدور الذي اضطلع به الإنجليز والفرنسيون، ونشأ عنه بشكل مباشر تلك الإصلاحات الجديدة المعروفة بالتنظيمات (ص 42 - 44).

ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكرس محمود الثاني الشطر الثاني من حكمه بوجه خاص للإصلاحات المدنية بإيعاز من الغرب وتحت ضغط منه غداة توقيع معاهدة أندريينبول «14 سبتمبر 1829»، المستكملة بمؤتمر لندن «فبراير 1830» والتي نجح الإنجليز والفرنسيون بمقتضاها في الحصول دون اقطاع ولايات الدولة الأوروبية وإضافتها لروسيا، لكن هذه الإصلاحات الجديدة لا تحوز رضى الغرب، ويراهما شكلاً في مجملها أو في بعضها على الأقل، ويجد الحل في ضرورة دفع عجلة الإصلاحات وتوجيهها نحو الداخل

لضرب وإنهاء النظام القديم، وتفكيك الإطار القانوني والتشريعي الموروث تمهيداً لاستبدالهما بنظم وأطر جديدة ترسى قواعد وأسسراً راسخة للنفوذ الغربي، وتعيد صياغة العلاقات القائمة لتنهض على أساس الهيمنة الاقتصادية والتبعة السياسية الكاملة.

وفي هذا السياق مارس الإنجليز ضغوطاً متواصلة على السلطان محمود الثاني لإلغاء نظام الالتزام، وكان الباب العالي يبيع بمقتضاه حق التصرف والانتفاع لفرد أو لشركة في فرع من فروع الإيراد سواء كان ذلك سلعة أو الاشتغال بنوع معين من الصناعة، لكن الأتراك أبدوا ترددًا في إنهاء نظام كان يمد حكومتهم بمصدر هام للإيرادات، ثم واتت الإنجليز الفرصة أخيراً عند احتدام النزاع مع محمد علي، حين وافق السلطان على إصدار تعليماته إلى محمد علي بإلغاء أمره الخاص بحظر تصدير الحرير الخام من سوريا، وإزاحة كل العقبات التي تعترض التجارة البريطانية في سوريا وفق فرمان رمضان 1251هـ/ديسمبر 1835م.

ثم وافق السلطان بصفة نهائية مدفوعاً بعدها لمحمد علي وتحت ضغط إنجليزي أيضاً على إلغاء نظام الالتزام وإنهاء جميع الاحتكارات في مختلف أنحاء السلطنة وفق اتفاق بالطة ليماني «16 أغسطس 1838م» ظناً منه أنه يستطيع عبر تحطيم أكبر مصادر إيراد محمد علي أن يقلل من قدرة الباشا على الاحتفاظ بجيش يمثل تهديداً مستمراً لسيادته، وهو الاتفاق الذي اتخذته فرنسا كأساس لعقد معاهدة تجارية مماثلة مع السلطنة لتفادي تفوق إنجليزي عليها «نوفمبر 1838»، ثم تبعتها دول أوروبية أخرى «39 - 1841» (هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص 267 - 270)، لتنفتح بذلك أسواق السلطنة الواسعة أمام المنتجات والسلع الأوروبية، ويبداً تدفق الرساميل الأجنبية، ويدق أول مسمار في نعش الاستقلال الاقتصادي في ظل علاقات تجارية غير متكافئة وهيمنة غربية على الاقتصاد العثماني أفقدت السلطنة السيطرة على مقدراتها، وجرتها من كل

إمكانية للمقاومة أو الاختيار.

وعلى ذلك، فإن السلطنة فرضت عليها فرضاً استراتيجية تستند إلى الحرية الاقتصادية، ولم يتع لها أن تقرر أو تختر ما تراه بشأن تلك الاستراتيجية أو غيرها، ووجدت نفسها مضطرة ومكرهة على التعامل مع أسواق ومنتجات ومعارف ورؤوس أموال الأوروبيين وفق شروطهم، وليس وفق شروطها هي، أو عن رغبة حقيقة، وحاجة ملحة، وضرورة ملحة حسب تصوير «بول دومون» للموقف، الذي خلص فيه إلى نتيجة مختلفة أشد الاختلاف عن المقدمات التي ساقها؟ (ص 114 - 120).

ولكي يثبت محمود الثاني للغرب أن السلطنة ليست دولة أسيرة ماضيها وأن بسعها الانفتاح على روح العصر الحديث كان عليه أن يخطو خطوة أخرى جديدة تفسح المجال أمام الإصلاحات المراد تطبيقها عبر إعداد نص جرى الانتهاء منه وإعلانه في عهد خلفه وابنه عبد المجيد الأول، ويقضي بأن جميع رعايا السلطنة يعتبرون متساوين دون تمييز على أساس من الدين أو الجنس، وأن كل فرد يمثل أمام القضاء لن يحكم عليه أو يحاكم إلا وفق القانون المعمول به، وبعد تحقيق واستئناف (ص 60) لتم بذلك أول خطوة على طريق تقويض الإطار العقدي والقانوني الموروث، وتنحية الإسلام عن ميدان التشريع، وينفتح الطريق أمام هجمات متكررة على النظام القائم تزلزل أركانه لكنها لا تناول منه.

ولذلك كان لا بد من البحث عن ذريعة أخرى تتيح لإنجلترا وفرنسا فرض إصلاحات أخرى جديدة تكفل الإطاحة بشكل نهائي بالنظام القديم، وقد واتتهما الفرصة أخيراً عند إعلان قيصر روسيا الحرب «حرب 53 - 1856»، وعلى ذلك فإن تدخلهما لضمان وحدة السلطنة، واستقلال السلطان كان الهدف منه ليس منع التوسيع العسكري في الشرق فحسب، وإنما أيضاً استبداله بسيطرة شبه مطلقة على التوجهات السياسية العثمانية في الداخل والخارج، وهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية عبر الإبقاء على شبح هزيل باهت للدولة كانت عظيمة بسبيلها للأفول والانهيار بدعوى «ضمان وحدة السلطنة

واستقلال السلطان» (ص 135)، مقابل تدابير وإجراءات يرونها إصلاحات تكفل المساواة بين رعايا السلطنة - خط همايون 1839 - وشروط صلح - باريس 1856 - تبدو في الظاهر موافية للسلطان لكنها في الواقع الأمر نفتح الطريق أمام هجوم كاسح يعصف بوحدة واستقلال السلطنة، وتقضى على النظام القديم لتجريبي بعد ذلك على قدم وساق عملية إعادة هيكلة وصياغة للقديم والموروث، وعلمنة وتغريب لمؤسسات الدولة والمجتمع، ودمج وإلحاق بالاقتصاد والسياسات الأوروبية بدا أنه لا فكاك ولا منجي منها، وتعيش السلطنة مناخ أزمة بدا أنه لا سبيل إلى الخروج منها.

وهذا ما يفسر لماذا لا تظهر فترة التنظيمات بوصفها مجرد عهد تجديد فحسب، وإنما أيضاً كعهد تمزقات كبرى، وهي حقيقة ساقها «بول دومون» وكانتها نتيجة عرضية وغير متوقعة لكنها باللغة الدلالة، وتكشف بوضوح عن انحياز للمشروع الحضاري الغربي إلى حد جعله يجمع بين عدة متناقضات لا يجوز الجمع بينها عند تقييمه لفترة التنظيمات إلا فكيف يكون هناك: تحديث للمؤسسات، وانطلاق اقتصادي، ونهوض ثقافي، وتقدم في مجال حقوق الإنسان في ظل أزمات داخلية وخارجية، وخسائر إقليمية، واستبعاد اقتصادي، ومسايرة متزايدة لسياسة الدول العظمى؟ (ص 158 - 159).

ثانياً: لم تصدر الإصلاحات عن رغبة حقيقة لدى أهل السلطنة سواء من النخبة أو الجماهير، فقد أبدى السلطان محمود الثاني - رغم إقباله على مظاهر الحياة الأوروبية - ترددًا في الأخذ ببعض الإصلاحات عند رفضه لإرسال بعثات إلى فرنسا (ص 57)، وكان عدد من تأثر بمظاهر الحضارة الغربية عند اختفاء محمود الثاني (ت 1839م) محدوداً، وشخصيات الإصلاح الفاعلة الذين اعتمد عليهم السلاطين قلة قليلة من المنفتحين على الغرب تحت تأثير اتصالاتهم بالأوساط الأجنبية، وقد وضعوا أمام أعينهم النموذج الغربي كمثال يحتذى عند التعرف على عيوب النظام لتصحيح أخطائه ومعالجة مشكلاته (ص 51 - 53)، وانحصرت حركة التغريب في دائرة محدودة، ولم تمس غير قطاع ضئيل من سكان بعض المدن (ص 59).

وبسبب الآثار النفسية العميقة التي خلفتها حرب 1293هـ/1877م على الذاكرة الجمعية للأتراء، تولد لدى القادة العثمانيين إحساس بالمرارة، وشعور بأن السلطنة باتت أشبه بالقلعة المهددة من الداخل، والمحاصرة من جميع الجهات، وخضعت المبادئ التي استند إليها عصر الإصلاحات لمراجعة شاملة (ص 163).

وفيما بعد، وعلى الرغم من التوسع الثقافي غير المسبوق في الأرض العثمانية، وإنشاء مدارس للإرساليات - فتحت أغلبها بغير تصريح - لتقديم تعليماً غريباً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني (ص 185)، إلا أن النبرة الإسلامية ظلت هي السائدة والأعلى صوتاً باستانبول، وبحيث لا يمكن الحديث عن حياة ثقافية مثل الغرب، وحداثة غربية بدأت تشق طريقها بالكاد إلى الأذهان إلا في عام 1900م (ص 209 - 210).

ولم يقدر أن يظهر تيار يناصر التغريب ويدعو له إلا بعد ما يقرب من ثلاثي قرن على صدور خط جلوخانه، لكنه يبدو مع ذلك ضعيف التأثير في مواجهة تيار إسلامي جارف يضم عدة اتجاهات: عصرية - شعبية - تقليدية - محافظة (ص 260 - 265)، كان ولا يزال له الغلبة والسيطرة، ويمثل وجوده أكبر المشاكل التي واجهت أتاتورك وخلفاؤه في مساعهم نحو اللحاق بالغرب.

ثالثاً: على الرغم من الوعد الذي قطعه على نفسه المحرر في الجزء الأول (ص 14)، بمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخي متتحرر من المؤثرات السياسية دون تحيز أو هوى، فإن الجزء الثاني مع إيجابياته المتعددة لم يخل من تحيزات تعكس بوضوح وجهة النظر التقليدية المألوفة، وتبني نفس الأفكار والتصورات القديمة عن تفوق الغرب والدور المركزي للحضارة الأوروبية مقابل فكرة وبال وفساد العالم العثماني، وهو ما أوقع واضعي الكتاب في عدة أخطاء وتناقضات، وجعل معالجتهم تتصرف في كثير من النواحي بالعجز والقصور ومن ذلك:

1 - اعتبار أثر النموذج الغربي، والأخذ عنه سبيلاً وحيداً للنهوض والتقدير، والاهتمام برصد أهم التطورات وإبراز مسيرة التحول نحو تبني المفاهيم، والأخذ بأساليب الحياة الغربية، وإغفال ما عدا ذلك، واستخدام تعبيرات تؤيد هذا التحول وتجده، فإصلاحات سليم الثالث في المجالين العسكري والدبلوماسي ذات الطابع الغربي تمثل تدابير التحديث الأولى وتتجديداً فعلياً، وإصلاحاته المدنية أقل عمقاً لأنها اقتصرت على إعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية، وتزويد المدن بالمتطلبات الأساسية وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم ومراعاة التقاليد؟ (ص 12 - 14)، ووضع المرأة لا يعطي انطباعاً بأنها قد تطورت لأن النساء ظل لهن خلوات متصلة في عربات الترام ومراكب البسفور، ومحظور عليهن السباحة والتتردد على المطاعم؟ (ص 255 - 256) وقرار إنهاء الخلافة شكل نقطة انطلاق للجمهورية الفتية التي راهنت دون تحفظ على العلمانية والتزعة التقدمية والروح العلمية، والافتتاح على الغرب، لكي تبدو في صورة بلد قادر على القيام بدور نموذجي في مجمع الأمم المتحضرة؟ (ص 347).

2 - غض الطرف عن دراسة موقف القوى المعارضة للتغيير، ومحاولة الاقتراب من منطقها الداخلي، وفهم وتأصيل دوافعه، وتنقى أسبابه اللهم إلا من عبارات عامة مبهمة تحمل في طياتها معاني الإدانة والاتهام مثل تفسير موقف القوى المعارضة للإصلاحات من زاوية التمسك بالتقاليد والعادات وعدم التكيف والخوف من فقدان الامتيازات؟ (ص 9 - 10، 25)، واعتماد مفهوم يجعل حركة التغيير مرادفاً للنهضة والتحديث في مواجهة وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التحديث لا لشيء إلا أنه يسعى إلى الحفاظ على الموروث، والإبقاء على المؤسسات الدينية والثقافية؟ (ص 59) فضلاً عن التقليل من شأن النجاحات التي أحرزوها في مواجهة تيار التغيير بوصفها بأنها متكررة لكنها عابرة؟ (ص 465).

3 - التحامل على كل ما هو قديم و Morrow، في مقابل الحماس والتأييد لكل ما هو وارد و مأخوذ عن الغرب، فالإدارة على عهد محمود

الثاني كانت لا تزال غارقة في موروثاتها وميوعتها، ونظام التعليم لم يبذل جهداً من أجل التكيف (ص 57) والقانون الزراعي لعام 1858 كان يقدم مجموعة من الأحكام العقلانية المنظمة المأخوذة من الغرب لتحل محل القوانين والأعراف السائدة التي أثبتت فعاليتها وصلاحيتها زهاء قرون، لكن «بول دومون» يراها تعاني من تشوشات معقدة؟ (ص 90)، ومحو آثار النظام القديم (إعلان الجمهورية - إلغاء الخلافة) شكل منعطفاً حاسماً سمح للثورة الكمالية بالانطلاق دون أن تضطر إلى مكابدة أغلال ومؤسسات فات زمانها؟ (ص 347).

4 - استخدام تعبيرات تضع القوى المعارضة للإصلاحات في موضع الإدانة، وتكرس للاتهامات التقليدية، وتوصلها كجزء من الأدبيات الموروثة دون تمحيص أو محاولة التحرر من أسر المفاهيم القديمة، وإعادة فحص وتقويم المقولات السابقة في ضوء تطور الدراسة التاريخية مثل:

(أ) إتهام الأوساط المعارضة للإصلاحات سليم الثالث بالمحافظة والرجعية (ص 23) ودمغ حركاتها بالردة (ص 23 - 28)، لا لشيء إلا لكونها ترى مع غيرها من جموع الناس - وهم الأغلبية - في تدابير محمود الثاني عدواناً على مبادئ الإسلام والتقاليد العثمانية (ص 61)، وذلك في مواجهة أقلية ضئيلة تمثل في بعض الأوساط الإدارية بالعاصمة؟

(ب) نعت حركة جمعية الاتحاد المحمدى (اتحاد - أي محمدى جمعيتي) ومؤيديها «بقوى الردة» في مواجهة اتجاهات الاتحاديين العلمانية والمتأثرة بالغرب «قوى الثورة»، لأن الجمعية كانت تدعو إلى المثل الأعلى الإسلامي؟ (ص 251).

(ج) وصف تظاهر رجال الجيش وعلماء الدين وتلاميذ المدارس الإسلامية أمام البرلمان في ليلة 12 - 13 إبريل 1909م للطلب بالالتزام الصارم بالشريعة وتنحية وزير الحرب، ورئيس مجلس النواب - أحمد رضا - رمز لا دينية جماعة تركيا الفتاة بالتمرد ضد السلطة، رغم أنه معروف في

التاريخ التركي باسم مجرد هو «حادث 31 مارس»؟ (ص 251).

ومع ذلك، فالكتاب بجزأيه الأول والثاني يعد ثاني أهم الكتب المنقولة إلى العربية عن تاريخ الدولة والمجتمع العثماني، منذ أن صدرت الترجمة العربية للمجلد الأول من كتاب غب وبووين «المجتمع الإسلامي والغرب» في جزئين عام 1971م.